الاقتصاد الاسرائيلي. ففي العام ١٩٨٩، مثلاً، كان متوسط الأجر الشهري للعاملين من الضفة في الاقتصاد المحلّي ٥٠٦,٥ شيكلات جديدة، وللعاملين من الضفة في الاقتصاد الاسرائيلي ٧٥٠,٣ شيكلاً جديداً. أمّا متوسط الاجر الشهري للعاملين من قطاع غزة في الاقتصاد المحلّي، فوصل في العام عينه الى ٥٧١,٧ شيكلاً جديداً، مقابل ٦٧٠,١ شيكلاً جديداً للعاملين من القطاع في اسرائيل (الجدول الرقم ٣ ـ ج). وهكذا نرى ان متوسط الاجر الشهري الذي حصل عليه العاملون من الضفة في الاقتصاد المحلّي في العام ١٩٨٩ يساوي ٦٧,٥ بالمئة فقط من متوسط الاجر الشهري الذي حصل عليه العاملون من الضفة في الاقتصاد الاسرائيلي. وفي قطاع غزة، شكّل متوسط الاجر الشهري للعاملين في الاقتصاد المحلّي ٨٥,٣ بالمئة من متوسط الاجر الشهري الذي حصل عليه العاملون من القطاع في اسرائيل. ان تدنّي أجور العاملين في الاقتصاد الوطني بالمقارنة مع أجور العاملين من الضفة والقطاع في الاقتصاد الاسرائيلي يظهر واضحاً، أيضاً، في كل قطاع من قطاعات الزراعة والصناعة والبناء. أي ان العاملين في هذه القطاعات في الاقتصاد المحلّي يحصلون على أجور أقل من تلك التي يحصل عليها العاملون من الضفة والقطاع في القطاعات الاقتصادية ذاتها في اسرائيل (انظر الجدول الرقم ٣ ـ ج).

ان تدنّي أجور العاملين، في الاقتصاد المحلي، عن اجور زملائهم العاملين من الضفة والقطاع في الاقتصاد الاسرائيلي لا يتناقض مع واقع الاستغلال والتمييز اللذين يتعرّض لهما العمّال من الضفة والقطاع في اسرائيل. فقد ذكرنا ان الاجر الذي يحصل عليه هؤلاء العمّال يساوي فقط حوالى ثلث متوسط الأجر الذي يحصل عليه العمال الاسرائيليون[٩]. واذا ما قارنا متوسط الاجر، اليومي والشهري، في القطاعات الانتاجية المختلفة، فاننا نجد، في الضفة، ان العاملين في قطاع البناء يحصلون على أجور أعلى من العاملين في قطاعي الصناعة والزراعة. كذلك، فان العاملين في قطاع الصناعة يحصلون على أجور أعلى من العاملين في قطاع الزراعة. هذا الترتيب لمتوسط الأجر (أعلى في البناء، يليه في الصناعة، ثمّ في الزراعة) ينطبق على العاملين من الضفة، سواء عملوا في الاقتصاد المحلّي أو في الاقتصاد الاسرائيلي. أمّا في قطاع غزة، فتقل الفروق في متوسط الاجر للعاملين في القطاعات المختلفة. وعلى الرغم من ذلك، يبقى متوسط الأجر الشهري للعاملين من قطاع غزة، في قطاع البناء المحلّي، أعلى منه في قطاعي الصناعة والزراعة المحليّين.

يستدل من الجدول الرقم ٣ ان متوسط الأجر اليومي، والشهري، الذي يحصل عليه العاملون في الاقتصاد المحلّي لقطاع غزة هو أعلى، بشكل عام، من متوسط الاجر الذي يحصل عليه العاملون في الاقتصاد المحلّي للضفة الفلسطينية. في العام ١٩٨٩، مثلاً، كان متوسط الاجر اليومي للعامل في اقتصاد قطاع غزة، ٢٩,٤٧ شيكلاً (مقابل ٢٣,٥٦ شيكلاً في اقتصاد الضفة)، ومتوسط الاجر الشهري ٥٧١,٧ شيكلاً (مقابل ٥٠٦,٥ شيكلات في الضفة). وكذلك بالنسبة الى العاملين في الاقتصاد الاسرائيلي، فان متوسط الاجر اليومي الذي يحصل عليه العامل في اسرائيل من قطاع غزة هو أعلى، بشكل عام، من متوسط الاجر الذي يحصل عليه العامل في اسرائيل من الضفة (٤٠,٦١ شيكلاً مقابل ٣٥,٩٠ شيكلاً في العام ١٩٨٩). أمّا متوسط الاجر الشهري للعامل في اسرائيل من قطاع غزة، فقد قلّ، خلال الانتفاضة، عن متوسط الاجر الشهري للعامل في اسرائيل من الضفة الفلسطينية (٦٧٠,١ شيكلاً مقابل ٧٥٠,٣ شيكلاً في العام ١٩٨٩). ويعود ذلك الى ان متوسط أيام العمل، خلال الانتفاضة، قد تقلّص أكثر لدى عمّال قطاع غزة في اسرائيل (١٦,٥ يوماً في الشهر للعاملين من قطاع غزة و٢٠,٩ يوماً للعاملين من الضفة الفلسطينية في العام ١٩٨٩) بسبب